اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة موافقا لما ابي لابي يوسف في
قوله الاخير والخمسة من زياد ويعتبر الاصول اذا اختلفت صفاتهم
ويعطى الفروع ميراث الاصول مخالفا لها ولما كان هو هذا الرابعين
عن ابي حنيفة اقتصر عليه في المختصر حيث قال واذا اختلف الفروع
والاصول كبنت ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر محمد في ذلك حاله
الاصول وقسم عليهم اثلاثا واعطى كلا من الفروع نصيب اصله
وهما اعني اباحنيفة وابا يوسف الفروع فقط وهو قول محمد هو القول الاول
لابي يوسف واشهر الروايتين عن ابي حنيفة والظاهر من مذهبه
كما ذكره السيد في شرح السراجية والله تعالى اعلم هذا فصل
في بيان احكام القرابات وهو هذا من انواع الارث ايضا وانما لم يذكره
بابه لانه سيعقد له فصل على حدة لبيان احكامه ولا توارث بين
الغرقى والحرقى اذا ماتوا جماعة بحيث لم يعلم قرابة ولا يدري اهم ماتوا
اولا كما اذا اعترفوا في السفينة معا او وقعوا في النار دفعة واحدة او سقط
عليهم جدار او سقف بيت او قتلوا في معركة ولم تعلم المتقدم والمتأخر
في موتهم جعلوا كان لم يمت منهم احد قال كل ولم يرث منهم المورث الاحيا
ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض وهذا هو المختار عندنا
وعند مالك يرث بعضهم من بعض في الموطا وكذا عند الشافعي وهو مروي
عن ابي بكر وعمر وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم الا اذا علم
ترتيب الموتى فان من تأخر موته يرث ممن تقدم واذا لم يرث
احدهم من الاخر اذا لم يعلم ترتيب الموتى يقسم كل منهم على ورثته
الاحيا كما تقدم فاذا غرق اخوان اكبر واصغر وخلف كل منهما اما وبنتا
وموليا وترك كل منهما تسعين درهما فغرقا فتقسم تركة كل واحد
منهما بينهما على الام كل واحد منهما سدس تركته وهو خمسة عشر ولبنت
كل منهما النصف وهو خمسة واربعون ولمولاه ما بقي وهو ثلاثون وعند
ابن مسعود في احدى الروايتين عنه يحكم بموت الاكبر اولا فتقسم
تركته فللام السدس ستة عشر ولابنته النصف خمسة واربعون
وللاصغر ما بقي ثلاثون ثم يحكم بموت الاصغر فتقسم تركته كذلك فقد
بقي من تركة كل واحد منهما ثلاثون وهو ما ورث كل منهما من صاحبه
فللام من ذلك الباقي السدس وهو خمسة ولابنته كل منهما نصفه وهو خمسة
عشر والباقي للمولى لان كلا منهما لا يرث من صاحبه ما ورث منه فتراجعه
لام كل منهما عشرون ولبنته ستون وللولاء عشر قلت وكذا ذلك
في شرح الجمع كذلك مفروضا والصحيح قول العامة وقال هذا اذا لم
يعلم موت احدهم اولا فان علم ان احدهم مات اولا وجهل عينه اعطى

كل

كل واحد بالبيقين ووقف المشكوك فيه حتى يتيقن او يصطلحا انتهى ثم لما
فرغ من بيان احكام ارث المسلم شرع في بيان احكام ارث الكافر من
الكافر فقال والكافر يرث بالنسب والسبب كالمسلم لانه مختار مكلف
يتملك بالاسباب الموضوعة لتملك كالمسلم فيكون حكمه في ذلك حكم المسلم
ولو جب احدهما فنا لحاجب اي لو اجتمعت في الكافر قرابتان ولو اشتركتا
في تحصيص حجب احدهما الآخر يرث بالحاجب واذا لم يحجب احدهما الاخر
يرث بالقرابتين كما اذا تزوج المجوسي امه فولدت له ابنا فهذا الولد
ابنها واخ ابيها ويرث منها اذا ماتت على انه ابن ويرث على انه ابن
الابن لان ابن الابن يحجب بالاب ولو ولدت له بنتا فكان الابن يرث
الثلثين النصف على انها بنت والسدس على انها بنت الابن تكملة الثلثين
وترث من ابيها على انها بنته ولا ترث على انها اخته من ام لان الاخت
تسقط بالبنت ولو تزوج بنته فولدت له بنتا ترث من ابنها النصف على
انها بنت وترث الباقي على انها عصبة لانها اخت من ابيها وهي عصبة مع
البنت واذا مات ابوها ترث النصف على انها بنت ولا ترث على انها بنت
بنت لانها من ذوي الارحام فلا ترث مع وجود ذي سهم او عصبة وهو قول
عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم وبه اخذ اصحابنا وفي رواية عن ابن مسعود
وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهما انه يرث بالثبت القرابتين واكد هما
اي بالقرابة وبه اخذ مالك والشافعي والصحيح الاول لان بينهما تمانع
السبب ولا يجوز ابطاله بغير مانع والمانع الحاجب ولم يوجد فلا خذ بالجهتين
لانه كان المسلم يرث بالجهتين اذا التقتا له بان ماتت المرأة وتركت ابن
عمها وهو زوجها احزهما من امها فانه يأخذ بالفرض والعصوبة
فكذا الكافر اذا هو لا يحجب المسلم في سبب الملك كالشراء وغيره فان قلت
ربما يشكل على هذا الاخ من اب وام حيث لا يرث الا بالعصوبة ولا يرث
بالفرض على انه اخ من ام والباقي بالعصوبة قلت اجيب عنه بمنع بقوة
احتلال الجهة فيه لانه يرث بالاخوة وهي جهة واحدة فلا يستحق بها بالاصالة
للترجيح فقط عند مزاحمة من هو دونه في القوة كالاخ لاب والله تعالى
اعلم ولا يرثه بالتكملة مستحق عندهم كما اذا تزوج المجوسي امه او غيرها من
المحارم فان هذا حلال عندهم ولا يرث منها بالنكاح اما عندنا فظاهر
لان النكاح لم يصح واما عند ابي حنيفة فلانه وان كان له حكم الصحة فلا يقر
عليه اذا اسلم فكان كالفاسد ويرث ولد الزنا واللعان جهة الام فقط
لانه ينسبها من جهة الاب منقطع فلا يرث به ومن جهة الام ثابت فيرث
به امه واخوته من امه فرضا لا غير ولا يشكل ان يرث هو ويرث بالعصوبة
لابيه بالولاء او بالولاء فيرثه من اعتقه او اعتق امه او ولده بالعصوبة

Copy University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)